



السنة السادسة عشرة
العدد ٢٨ مكرر "١"
١٦ جمادى الآخرة ١٣٩٢
١٦ يولييه ١٩٧٣

الجريدة الرسمية

١٣٩٢-١٩٧٣-٠٠٠١٢

ولا يجوز أن تزيد مدة مراقبة الشرطة بالنسبة إلى المحكوم عليهم المذكورين على خمس سنوات أو على المدة التي يشملها العفو بمقتضى هذا القرار أيهما أقل .

مادة ٢ - يعفى عن باقى العقوبة بالنسبة إلى المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا بلغت المدة من بدء التنفيذ عليهم حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ خمس عشرة سنة على الأقل .

ووضع المعفى عنهم تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات

مادة ٣ - لا يسرى هذا القرار على العقوبات المحكوم بها فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد : ٤٤ مكررا ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٦ مكررا ، ٣١٦ مكررا ثانية ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، من قانون العقوبات وفى المواد ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ من قانون الأحكام العسكرية ، وفى المادتين ٣ ، ٥ من قانون مكافحة الدعارة .

مادة ٤ - يشترط للعفو بمقتضى هذا القرار أن يكون ملوك المحكوم عليه أثناء وجوده فى السجن داعيا إلى الثقة بتقويم نفسه وألا يكون فى الإفراج عنه خطر على الأمن العام

ويتم الإفراج عنهم يشملهم هذا العفو يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٧٣

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ (١٦ يولييه سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٣

بالعفو عن باقى العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم بمناسبة العيد الحادى والعشرين لتورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعفى عن باقى العقوبة المحكوم بها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٧٣ من كان المحكوم عليهم قد أعضوا فى السجن حتى ذلك التاريخ نصف مدة العقوبة ويشترط ألا يقل ما أعضوه فى السجن عن سنة .

رقم الأيداع بدار الكتب ١٩٧٣/٦٥